

تسريع متخصص لتنظيم قواعد التعامل في التجارة الالكترونية بمصر

خطة قومية للاتصالات والمعلومات وهيئة لتنمية صادرات البرمجيات

وأكد الدكتور أحمد نظيف .. أنه يتم حاليا الإعداد لإصدار قانون جديد موحد للاتصالات وقد تم تشكيل 4 مجموعات عمل تقوم بالعمل على إعداد مشروع هذا القانون الجديد ، وتحديد الخدمات في مجال الاتصالات وتوفير التكنولوجيا اللازمة وتحقيق التنمية البشرية في مجال الاتصالات كما سيتم أيضا الإعداد لإصدار تشريع خاص بالتجارة الالكترونية وذلك لتنظيم قواعد العمل في هذه التجارة بمصر حيث تمثل التجارة الالكترونية عنصرا مهما في التجارة الدولية ويزداد حجم التعامل الدولي من خلالها بصفة مستمرة ويشمل القانون الجديد تحديد قواعد وخطوات التأكيد على مصداقية البيانات والمعلومات عن المشتريين والبائعين في هذا المجال للعمل على توفير إجراءات الحماية لسلامة وبقة التعاملات التي تتم من خلال التجارة الالكترونية في مصر.

وأوضح أن حجم نشاط صناعة المعلومات في مصر يصل إلى ٥٠ مليون دولار وعدد العاملين بها ٥ آلاف شخص فقط. وهذه أرقام متواضعة بالنسبة لأهمية مصر وعدد سكانها وأضاف أنه من المستهدف أن ينمو حجم صناعة المعلومات ليصل إلى ٥٠٠ مليون دولار خلال ٣ سنوات ، ثم إلى ٥ مليارات دولار في عشر سنوات، وهذا أمر ممكن خاصة أن مصر لديها إمكانات كبيرة للنمو في هذا المجال بالإضافة إلى أن القيمة المضافة التي تحققها صناعة المعلومات مرتفعة جدا، وانتاجية الفرد يمكن أن تصل إلى ٤٠ ألف دولار.

أما بالنسبة لمجال صناعة الاتصالات فتبلغ الاستثمارات الحالية به حوالي ٥٠٠ مليون دولار. ومعظم هذه الاستثمارات في مجالات البنية الأساسية وتقديم خدمات تليفونية وتوجد إمكانات كبيرة للنمو في هذه الصناعة.

وأوضح أنه بالنسبة للبرمجيات.. فالهدف ليس السوق المحلية فقط بل التصدير أيضا.. فحجم صادرات مصر من البرمجيات حاليا ١٥ مليون دولار وذلك في سوق عالمية يصل حجم التعامل فيها إلى ٣٠٠ مليار دولار، وبالتالي يجب العمل على زيادة هذه

الصادرات في اقرب وقت ممكن ، وهدف الخطة أيضا إلى إنشاء هيئة لتنمية صادرات البرمجيات تسهم فيها الحكومة وتدار بأسلوب القطاع الخاص وذلك للعمل على زيادة صادرات البرمجيات الى العديد من أسواق العالم. وأكد وزير الاتصالات والمعلومات أن الخطة المستهدفة في هذا المجال تتضمن اعداد ٥ آلاف متخصص في هذا المجال وتدريب ٢٠٠ ألف شاب وطفل سنويا . وأوضح أنه توجد جهود للعمل على التدريب في هذا المجال بمراكز الشباب بحيث سيتم البدء بـ ٢٠٠ مركز ، بالإضافة إلى أنه تجرى اتصالات أيضا للعمل على فتح العديد من المدارس التي توجد بها أجهزة كومبيوتر فترة مسائية.. وذلك للتوسع في تقديم خدمات التدريب لأكبر عدد ممكن المواطنين.

وأوضح الدكتور أحمد نظيف أنه بالنسبة لمشكلة الصفرين، فقد تم بذل جهود كبيرة للعمل على علاج هذه المشكلة حيث تم تشكيل لجنة تضم العديد من الخبراء والمختصين للبحث هذه المشكلة وإجراء جسر شامل لأبعادها واقتراح الحلول ومتابعة التنفيذ، وقد أسفرت الجهود التي بذلت عن تحقيق نتائج إيجابية كبيرة .. فمثلا قد تم بالفعل تحقيق التوافق الكامل في هذا المجال بالنسبة لقطاع الكهرباء.. بل أنه سيتم في ٣١ ديسمبر القادم اتاحه ٤٠٪ طاقة كهربائية احتياطية لمواجهة أية طوارئ أو عقبات في هذا المجال ، أما بالنسبة للتليفونات فقد تم تحقيق التوافق الكامل وأجريت اختبارات في هذا المجال ، وللتأكيد على ذلك فقد الزمنا كل مصنعى وموردى السنترالات بتقديم شهادات معتمدة بتحقيق ذلك . وبالنسبة لهيئة قناة السويس فقد تم أيضا التأكيد على تحقيق التوافق، كما أنه يتم بصفة دورية إجراء عمليات التشغيل وتنظيم ارشاد وعبور السفن بدون استخدام أية أجهزة اليكترونية وذلك تحسبا لأية مستجدات قد تظهر في هذا المجال . كذلك فقد تم تحقيق التوافق الكامل في هيئة الطيران المدني والمستشفيات الحكومية، أما بالنسبة للمستشفيات الجامعية فقد تم تحقيق توافق بنسبة ٩٥٪ . كما تم مراجعة موقف الصناعات التي قد يؤدي أى توقف مفاجئ فيها إلى أضرار كبيرة ومنها مثلا الصناعات الكيماوية وصناعات الأدوية وذلك للتأكد من استعدادها في هذا المجال، بالإضافة إلى إنشاء غرفة طوارئ في كل من الوزارات المختصة وبصفة عامة فقد تم حتى الآن تحقيق نتائج إيجابية عديدة في إطار الجهود للتعامل في ذلك المجال.



أحمد نظيف

مصطفى الرفاعي

تابع الاجتماع

أحمد العطار

المصرية أن هناك صعوبات بالغة تواجه أية خطوات ومحاولات لإنشاء قاعدة معلومات صناعية.. وأضاف أنه مثلا بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لإنشاء مركز معلومات باتحاد الصناعات .. إلا أن الأمر يتطلب فترة طويلة للحصول على بعض البيانات الأساسية عن الأعضاء كمقر الشركات وتليفوناتها ورؤوس أموالها وعدد العاملين بها، ومع ذلك فهذه البيانات لا تتسم بالدقة الكاملة ، وأضاف أن الأمر لا يقتصر على هذا فقط بل أنه يتكرر في مجالات أخرى ، فمثلا عند محاولة إنشاء قاعدة معلومات في إحدى المدن الصناعية كانت هناك أيضا صعوبات في الحصول على بعض البيانات الأساسية للشركات العاملة الموجودة فيها.

وأشار إلى أن ذلك يرجع بصفة أساسية إلى وجود بيض التخوفات للعديد من رجال الصناعة من تقديم بيانات دقيقة عن تفاصيل نشاطهم الصناعى وقد تزداد نسبة عدم الدقة في البيانات بالنسبة لبعض المعلومات ومنها تلك المتعلقة بحجم الإنتاج و المبيعات والإيرادات وغيرها . ويرجع أحجام هؤلاء المستثمرين عن تقديم تلك البيانات بدقة الى عدم وجود علاقات متوازنة في كثير من المجالات ومنها قانون العمل والضرائب والتأمينات وغيرها من الأمور. وأضاف أنه في نفس الوقت فهناك على الجانب الآخر محاولات من البعض للتهرب ، ولكن تبقى بصفة أساسية مشكلة هذه العلاقات غير المتوازنة كعنصر مهم وراء الأحجام عن تقديم البيانات الدقيقة، ويتطلب علاج هذه المشكلة بصفة رئيسية وضع حلول حاسمة تشمل مثلا اعداد علاقات عمل متوازنة وإصلاح ضريبي شامل ونظام متوازن في مجالى التأمينات الاجتماعية وضرائب المبيعات مما سيؤدى إلى تشجيع المستثمرين ورجال الصناعة على الإفصاح بدقة عن بيانات نشاطهم الصناعى

وأكد المهندس أحمد عز .. أنه بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في مجال الاتصالات والتي ترتب عليها تحقيق نتائج إيجابية عديدة .. إلا أن هناك بعض الصعوبات في هذا المجال أيضا .. فمثلا فإن بعض الشركات التي أعدت استراتيجيات واضحة وانفقت استثمارات في مجال الاتصالات ويشمل ذلك السوفت وير والهارد وير، إلا أنها تواجه تعثرا في هذا المجال نتيجة بعض المشاكل ومنها مثلا الخطوط المحورية وبالتالي يتطلب الأمر ضرورة علاج هذه المشاكل.

أعلن الدكتور أحمد نظيف وزير الاتصالات والمعلومات أنه تقرر تنفيذ خطة قومية للاتصالات والمعلومات وذلك للعمل بصفة أساسية على الاسهام في تحقيق نهضة تكنولوجية في كل القطاعات الإنتاجية والخدمية في مصر.

جاء ذلك في الكلمة التي القاها الوزير خلال الاجتماع الموسع الذي عقده اتحاد الصناعات المصرية مساء أمس الأول وشهده الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية وحضر الاجتماع عدد كبير من أعضاء مجلس ادارة اتحاد الصناعات ورؤساء وأعضاء مجالس ادارات الغرف الصناعية وجمعيات المستثمرين في المدن الجديدة.

وأوضح الوزير أن تكلفة تنفيذ هذه الخطة ١.١ مليار جنيهه لمدة ٣ سنوات يتم تمويلها من خلال استثمارات حكومية والقطاع الخاص بالإضافة إلى بعض المؤسسات والبنوك الدولية.

وأكد الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية .. أنه سيتم تنفيذ مشروع لإنشاء مركز معلومات للصناعة.. وقد تم تشكيل مجموعة عمل من الخبراء والمختصين تهدف إلى اعداد لإنشاء هذا المركز.. والذي سيتضمن بصفة أساسية سجلا صناعيا يشمل كل الشركات

الصناعية في مصر ، وسجلا للعقود التكنولوجية، وقاعدة معلومات للعلماء

والخبراء المصريين العاملين بالخارج في كل القطاعات المرتبطة بالصناعة، وقاعدة بيانات لمراكز التصميم والاستشارات بحيث

سيقوم هذه المركز الجديد بتوفير كل البيانات والمعلومات اللازمة التي تطلبها أى منشأة صناعية.

وقد أكد الدكتور عبد المنعم سعودى رئيس اتحاد الصناعة المصرية في كلمته خلال الاجتماع أن صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها أهمية كبيرة لتحقيق التنمية في كل المجالات الاقتصادية ويشمل ذلك بصفة أساسية الصناعة.

وأشار إلى أن اتحاد الصناعات المصرية يولى أهمية كبيرة لهذا الموضوع، وقد أنشأ بالفعل مركز معلومات يتضمن بيانات عن أعضاء الاتحاد من كل الشركات والمصانع . كما يتم بالتعاون مع اتحاد الصناعات البريطانية اعداد لإصدار مؤشر صناعى وذلك خلال ٦ شهور يتضمن مؤشرات تطور النشاط الصناعى وتحديد القطاعات التي حققت نمواً والقطاعات التي حققت تراجعا .

وأضاف الدكتور عبد المنعم سعودى أنه يتم حاليا اعداد لإنشاء غرفة صناعية جديدة للبرمجيات.. تشمل كل الشركات التي تعمل في هذه المجالات. وأوضح المهندس أحمد عز وكيل اتحاد الصناعات

إنشاء مركز

معلومات للصناعة

لتوفير البيانات

اللازمة للشركات

نتائج إيجابية لحل

مشكلة الصفرين في

الكهرباء والتليفونات

وقناة السويس